

السعودية.. الحكم بالسجن خمس سنوات على الناشطين لجين الهذلول وميا الزهراني في محاكمة أثارت إدانات دولية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدعو إلى "الإفراج المبكر"

الرياض- (رويترز) - د ب أ - ذكرت وسائل إعلام محلية أن محكمة سعودية مختصة بقضايا الإرهاب قضت اليوم الاثنين بسجن لجين الهذلول المدافعة البارزة عن حقوق المرأة خمسة أعوام وثمانية أشهر، وذلك رغم الانتقادات الدولية والضغط للإفراج عنها.

والهذلول (31 عاما) محتجزة منذ عام 2018 بعد اعتقالها مع ما لا يقل عن 12 ناشطة أخرى في مجال حقوق المرأة.

وقررت المحكمة وقف تنفيذ عامين و10 أشهر من العقوبة المقررة.

ويشكل الحكم، الذي أوردته صحيفتا سبق والشرق الأوسط، تحديا مبكرا لعلاقة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بالرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، الذي وصف الرياض بأنها "منبوذة" بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان.

وذكرت الصحيفتان أن الهذلول أدينَت بالتحريض على تغيير النظام السياسي في المملكة والإضرار بالأمن العام وأضافت أن المحكمة قررت وقف تنفيذ عامين و10 أشهر من العقوبة المقررة. والهذلول محتجزة منذ 15 مايو أيار 2018.

وذكرت الصحيفتان "قررت المحكمة إيقاع عقوبة السجن بحق المتهمه لمدة 5 سنوات و8 أشهر من تاريخ إيقافها، مع وقف تنفيذ عامين و10 أشهر من العقوبة المقررة استصلاحاً لحالتها وتمهيد السبل لعدم عودتها إلى ارتكاب الجرائم".

ويمكن بالتالي الإفراج عن الهذلول في نهاية فبراير شباط 2021 مع إمكانية العودة إلى السجن إذا ارتكبت أي جريمة.

وقالت الصحيفتان "ذكر القاضي في حكمه أن وقف التنفيذ سيُعد ملغيا حال ارتكاب المدعى عليها أي جريمة خلال السنوات الثلاث المقبلة".

وذكرت شقيقتها لينا على تويتر أن لجين مُنعت أيضا من السفر لمدة خمس سنوات مضيئة أن النائب العام والهدلول يمكنهما استئناف الحكم.

ووصف خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة التهم الموجهة إليها بأنها ملفقة وطالبوا إلى جانب جماعات حقوقية بارزة ومشرعين في الولايات المتحدة وأوروبا بإطلاق سراحها.

وتقول جماعات حقوقية وعائلة الهدلول إن لجين، التي دافعت عن حق المرأة في القيادة وطالبت بإنهاء نظام ولاية الرجل في المملكة، تعرضت للتعذيب بالصدمات الكهربائية والإيهاام بالغرق والجلد والاعتداء الجنسي. ونفت السلطات السعودية الاتهامات.

وبرأت المحكمة الجزائية الأسبوع الماضي النيابة العامة من تعذيب الهدلول خلال احتجازها قائلة إنه لا يوجد دليل على هذه المزاعم.

جاء الحكم على الهدلول بعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع من قرار محكمة في الرياض سجن الطبيب السعودي الأمريكي وليد الفتيحي لمدة ست سنوات، على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة للإفراج عنه، في قضية وصفتها جماعات حقوقية بأنها ذات دوافع سياسية.

وقال دبلوماسيون أجانب إن المحاكمتين استهدفتا إرسال رسالة في الداخل والخارج مفادها أن السعودية لن تخضع للضغط في قضايا حقوق الإنسان. وذكر أحد الدبلوماسيين أن الرياض قد تستخدم الأحكام أيضا كوسيلة ضغط في أي مفاوضات مستقبلية مع إدارة بايدن.

وقال بايدن إنه سيتخذ موقفا أكثر حزما مع المملكة، أكبر مصدر للنفط في العالم والمشتري الرئيسي للأسلحة الأمريكية، من الرئيس دونالد ترامب الذي كان داعما قويا للأمير محمد.

* لائحة الاتهام

برز اسم الهدلول في عام 2013 عندما بدأت حملات علنية من أجل حق المرأة في القيادة.

وقال مسؤولون سعوديون إن اعتقال ناشطات جاء للاشتباه في الإضرار بالمصالح السعودية وتقديم الدعم لعناصر معادية في الخارج، وأفرجت السلطات عن بعض المعتقلات أثناء محاكماتهن.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن حكما صدر بسجن الناشطة نسيم السادة خمس سنوات في أواخر نوفمبر تشرين الثاني مع وقف تنفيذ عامين من الحكم.

وكشفت عائلة الهدلول عن لائحة الاتهام الموجهة لها بعد إحالة قضيتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، والتي تم إنشاؤها في الأساس لمحاكمة المشتبهين في قضايا الإرهاب ولكنها استخدمت على مدار العقد الماضي لمحاكمة من يعتبرون شخصيات معارضة.

وتشمل التهم الرئيسية الموجهة للهدلول، والتي تصل عقوبتها إلى السجن 20 عاما: السعي لتغيير النظام السياسي السعودي، والدعوة إلى إنهاء ولاية الرجل، ومحاولة التقدم لوظيفة في الأمم المتحدة، وحضور تدريب على الخصوصية الرقمية، والتواصل مع جماعات حقوقية أجنبية ونشطاء سعوديين آخرين.

كما اتهمت الهدلول أيضا بالتحدث إلى دبلوماسيين أجانب ومع وسائل إعلام دولية بشأن حقوق المرأة في

المملكة من بينها رويترز.

وقال آدم كوجل من هيومن رايتس ووتش "القضية المرفوعة ضد لجين التي تركز فقط على نشاطها في مجال حقوق الإنسان هي صورة زائفة للعدالة وتكشف إلى أي مدى سيذهبون لاقتلاع الأصوات المستقلة". ولم يرد المكتب الإعلامي للحكومة السعودية على طلب من رويترز للتعليق.

ودعا مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اليوم الاثنين إلى "الإفراج المبكر" عن الناشطة السعودية المدافعة عن حقوق المرأة، لجين الهذلول، وذلك بعد ساعات من صدور حكم قضائي بمعاقبتها بالسجن خمس سنوات وثمانية أشهر في محاكمة أثارت استنكارا دوليا.

وقال المكتب على تويتر "قرار الإدانة والسجن 5 سنوات و8 أشهر الصادر بحق الناشطة البارزة في الدفاع عن حقوق المرأة لجين الهذلول، المعتقلة تعسفيا بالفعل منذ عامين ونصف، مقلق للغاية أيضا. ندرك أن الإفراج المبكر ممكن، وندعو إليه بقوة وعلى وجه السرعة".

ولجين الهذلول، 31 عاما، محتجزة منذ عام 2018، بعد اعتقالها مع 12 على الأقل من النشطاء المدافعين عن حقوق المرأة.

كما قضت المحكمة الجزائية السعودية المتخصصة في الرياض اليوم الاثنين، بسجن الناشطة الموقوفة ميا الزهراني 5 سنوات و8 أشهر، بعد ثبوت تورطها بعدد من النشاطات المجرّمة بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

وذكرت صحف سعودية إلكترونية أن "المحكمة أدانت خلال جلستها التي عقدتها، اليوم الاثنين، المدعى عليها ميا الزهراني بارتكابها أفعالا مجرّمة بموجب المادة 43 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، كالتحريض على تغيير النظام الأساسي للحكم".

وتضمنت الاتهامات الموجهة إلى ميا الزهراني-طبقا لقرار المحكمة- السعي لخدمة أجندة خارجية داخل المملكة مستخدمة الشبكة العنكبوتية لدعم تلك الأجندة بهدف الإضرار بالنظام العام والتعاون مع عدد من الأفراد والكيانات التي صدر عنها أفعال مجرّمة بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

كما قررت المحكمة وقف تنفيذ عا مان و10 أشهر من العقوبة المقررة بحق المحكوم عليها؛ استملا>ا لحالها وتمهيد السبل لعدم عودتهما إلى ارتكاب الجرائم، وأنه في حال ارتكابها أي جريمة خلال السنوات الثلاث المقبلة، سيعتبر وقف التنفيذ ملغيا.

وذكر القاضي للمدعي العام والمدعى عليها، أن بإمكانها الاعتراض على الحكم استئنافا أو تدقيقا خلال المدة النظامية لذلك والتي تقدر بـ30 يوما تبدأ من اليوم الذي يتلو يوم تسليم الحكم.